ابن خلدون..
فلسفته الاجتماعية

الفصل السادس

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

روح السياسة

تناول ابن خلدون مُعْضلة أخرى بعد أن بيَّن الصفات العامة للمجتمعات وأوضحها، وهي التي جعلها تشتقُّ من أحوال المعاش الطبيعية، وإذا ما انتهى إلى درجةٍ ما من الحضارة ظهرت سلطةٌ سياسيةٌ من فورها لتفرض سلطانها على جماعات من الناس واسعة المدى أو لحمل هذه الجماعات على الاعتراف بهذا السلطان، والأمر يدور، إذن حول إيضاح الأسباب التي يعلو بها بعض الشعوب فوق بعض، على حسب تعريفه، فتؤدي إلى نشوء دولٍ وبيوت مالكة.

ومع ذلك فلا بُدَّ لنا، قبل القيام بهذا الإيضاح، من تلخيص آراء ابن خلدون حول الدولة والأمة، وترى هذا الرأي بدوره وثيق الارتباط في الحال الاحتماعية للعصر الذي كان يعيش فيه ووثيق الارتباط في الخصائص التاريخية التي كانت تتجلَّى، على الخصوص، في البلدان الإسلامية وفي إفريقية الشمالية.

ولم تكن الفكرة القومية أو الوطنية، كما ندركها، موجودةً في أي مكانٍ تقريبًا، ولا سيما تلك البلدانُ، والفكرة الدينية وحدها هي التي كانت على شيء من القوة، ولكنها كانت من الاتساع البالغ ما لا تكون معه ذات اعتبار سياسي، فلم يلبث قدرها المحرِّك وقدرتها على الاحتفاظ برابطة تضامن أن يكونا غير كافيين

obeikandl.com

عندما لا تكون هنالك حربٌ مقدسة ضِدَّ الكافرين، ولم تكن فكرة الإخاء الدينى داخل الإسلام، كما في النصرانية، لتكفي مطلقًا، أن تُوَحِّد بين الأهواء الحربية ولا أن تسكِّنها، وليس ضمن هذا الشعور، إذن ما يبحث معه مؤلِّفنا عن أساس إقامة الدول وعن المحرِّك لها.

ولا بُدَّ، لبيان ما كان عليه ابن خلدون من وضعٍ نظريٍّ فيما يتعلق بآرائه السياسية، من معرفة الآراء السائدة لذلك العصر من حيث نظرية السيادة، والواقع أن المنظر الذي كان واقعًا تحت عيني ابن خلدون، فيوحي إليه بعلمه كمؤرخ، لم يدله على غير نتيجة القوة خاصَّةً، وكانت إقامة البيوت المالكة وتأسيس الدول مدينة للقوة المطلقة، فيتمُّ انتقال السلطان ضمن هذه البيوت المالكة فى جَوٍّ من دسائس القصر وفتنه وفي وسط من الحروب الأهلية، والواقعُ أن فتنًا كانت تشتعل عادَّة عند كل تغيير في الحكم، ومما نعلم أن ابن خلدون قد انغمس، شخصيًا، بعض الانغماس في فتن كلِّ مكانٍ كان يمرُّ منه ومكايده التي هي من ذلك الطراز.

وكانت لا توجد في البلاد الإسلامية نظرياتٌ حسنةُ الوضع عن السيادة، وظل القرآن ساكتًا عن هذا الأمر، وما كان من عدم وجود تعاليم جازمة في هذا الكتاب المقدس حول هذا الموضوع أدَّى إلى ظهور نظرياتٍ كانت، على العموم، وسائل للحرب أو تسويغًا لحالٍ من الأمور أعَدَّها فقهاءُ قائمون بخدمة البيوت المالكة فتَجْعَلها هذه النظرياتُ شريعةً، ومن المعلوم أن الأمر كان هكذا في أوربا منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية، ومن ذلك أنْ نظرياتِ الفقهاء حول انتقال السلطة الملكية في فرنسا، مثلاً، فرضت نفسها قرونًا كثيرةً، وانتقال السيادة هو الذي كان يسوده حتى ذلك الحين، وفي سواء القرون الوسطى على الخصوص، من القواعد ما كان على شيء من الغموض، والدليل على هذا ما كان يقعُ من تقسيم الدول بين أبناء العاهل في ذلك الزمن غالبًا فيُرجع إليه تكرارًا.

ومنذ زمن الأغارقة زال بين الناس مبدأ القائل: إن من الممكن أن يُعدَّ

المجتمع، إلى حدٍّ. ما، أمرًا شاعرًا خاضعًا للعقل والتأمل، وإنه وُجِدَ فنٌّ للمشترع، وليس ابن خلدون من هذه الناحية مُبْدِعًا ولا مُبَشِّرًا، وهو لا يكاد يلوح له وجودُ عِدَّة أشكالٍ ممكنةٍ للنظام السياسي، ولا إمكان التَّمَسُّك بكمال النُّظُم، ومن الغريب عن ذهنه مبدأ الدولة الشاعرة المُعَقَّلة التي توقف بلا انقطاعٍ عند حدِّها بعملٍ متصلٍ من المشترع، وهو لا يرى غير الجبرية من كل ناحية، فنطاق النُّظُم قد عُيِّن لجميعها مرة بالدين وببعض العادات فلا يبدو له إمكانُ الابتعاد عنهما، ومع ذلك فلا ينبغي أن يبتعد عنهما، وذلك لأن المتوحش يهدد، ولأن من الممكن أن يؤدي كلُّ تغيير إلى وهن الزمرة، وأما من ناحية السلطة السياسية فلا يتمثَّلُ غير الملكية الشرقية كما يلوح، أي نظامٍ مطلقٍ نظريٍّ، أي استغلال مجموع الأهلين من قِبَل الملك وحشة، وإذا عدوت هذا أمكن وقوعُ تغييراتٍ في الرجال، وقيام أسرٍ مالكة مقام أخرى، واستبدال ملوكٍ بملوك، ولكن مع بقاء الأشكال السياسية كما هي دائمًا.

ولا يوجد في الآداب الإسلامية، ولا في السُّنَّة الإسلامية، من الناحية النظرية، أيُّ مذهب ثابت عن السيادة، فكلتاهما كانت تستند إلى أحاديث غامضة بعض الغموض، وكانتا تؤلفان ضربًا من النظام القائم على الأحوال، وكان أصل كل واحدٍ منهما يصدر عن الرغبة في تسويغ وصول هؤلاء الآل أو أولئك إلى السلطان[1].

ولا يدلُّ البحث، من ناحيته الأخرى، في مختلف الكتل السياسية التى كانت توجد في إفريقية الشمالية، على غير زمر متفرقة وميولٍ يصعب التوفيق بينها، وكانت المدن ولا سيما مدنُ الساحل، تنم على درجة من الحضارة كافيةٍ في ذلك العصر، وفي مقابل هذا كان السهل من البلاد يعاني تخريبًا وحروبًا، وكان عُرْضَة لنهاب قبائل مشاغبةٌ من أهل البدو، وكانت هذه القبائلُ عنصر قلقٍ تامٍّ تجاه متعاقب الحكومات، وكانت قيمتها الحربية تجعلها مرهوبةً، وكانت دائمة الاستعداد للتمرد وللمناداة بطالبي العروش ملوكًا.. إلخ. ولم يكن سلوك القبائل الأخرى نصف البدوية أقل امتثالاً، وأما بربر الجبال (الخمير والقبائل والشُّلوح)

(١) السقا، السيادة في الفقه الإسلامي، رسالة حقوق، باريس ١٩١٦م.

فقد كانوا يعيشون عيش استقلالٍ كامل تقريبًا، ومن النادر أن كانت كتائب الأمير تجرؤ على ركوب الأخطار بينهم، ثم كان يعيش في المنطقة الصحراوية أناسٌ أكثرُ إثارةً لقلق السلطة الثابتة، وهو غِلاظٌ محمولون على تعصُّب كان يُتَعَهَّدُ عندهم بعمل الطرق الدينية وبفعل من سموا مؤخرًا بالمرابطين.

وكذلك إذا دُرِسَ تاريخُ الدول التي قامت في إفريقية الشمالية وُجِدَ أن جميعها تطوَّر على نَمطٍ واحد تقريبًا، وذلك أن البيوت المالكة كانت توصل إلى السلطان بعملٍ حربيٍّ تقوم به قبيلة أو مجموعةٌ من القبائل فتفوز بفرضها على بقية الأهلين، وكل بيتٍ مالك إذا ما وصل إلى السلطان ذات مرة قام بالحكم مداومًا على الاستناد إلى القبائل الصديقة (القبائل المخزنية) المغمورة بالامتيازات، وذلك إلى اليوم الذي يقلب فيه عن خذلانٍ أو انهيار أركان، وكان هذا الهَمُّ المتصلُ وهذا الشعور بالبقاء تحت رحمة تلك الكتل المتقلبة ونصف المتبربزة يورثان السلطان فتورًا فيجعلان كل عمل مستمر أمرًا متعذِّرًا، وتُفسِّر هذه الظاهرة إلى حدٍّ بعيد، انحطاط شمال إفريقية مقدارًا فمقدارًا، انحطاط هذا البلد الذي كان قسمٌ كبيرٌ منه في القرون القديمة غنيًا مزدهرًا متمدنًا، وكانت الحكومات التي تتمتع بثبات كافٍ هي التي يمكنها أن تعتمد على عونٍ حقيقي يأتيها من دولة أجنبية قوية، شأنُ السيطرة الرومانية والسيطرة البزنطية، وسيطرات الأغالبة التي كان يؤيِّدها أمراء المشرق، ولكن إفريقية الشمالية كانت تلاقى عين صروف الدهر في كلِّ مرة يوكل فيها أمرها إلى نفسها، وهذا ما كان يحدث لمراكش حديثًا.

وكان الموقفُ السلبي أكثر ما يبدي سكانُ المدن من ناحيتهم، فهم على العموم يجتنبون الجهر بالتحزب فيما يقع بين البيوت المالكة والمطالبين بالعروش من تنازع، والواقع أن سكان المدن كانوا لا يستطيعون الإفلات بالفرار، كالبدويين، من نتائج الهزيمة، وكذلك كان سكان المُدن يُضطرُّون إلى الظهور بمظهر الخاضع تجاه السلطة التي يدفعون ضريبةً إليها في مقابل حماية تكون وهميَّةً غالبًا، ومما كان يحدث كثيرًا، في الأدوار المضطربة على الخصوص، أن يَعْقِدَ سكان

المِصْر حِلْفًا مع قبيلةٍ أو عِدَّة قبائل فتأخذ هذه على عاتقها أمرَ الدفاع عنها عند الضرورة، ومن الممكن أن يقال: إن الحال كان على هذا المنوال في كلِّ مكانٍ توجد فيه مُدُن عامرة محاطة بأهل بدوٍ محاربين، وهكذا فإن المؤرخين يلاحظون ما يتخذ أهل الحضر من موقفٍ سلبيٍّ عجيبٍ في أثناء الحروب بين مختلف دول المغول[1].

وكان ابن خلدون يعرف جميع أوجه التاريخ بإفريقية الشمالية، ولذا كان الوهم لا يتطرق إليه، وما كان من عدم اتباعه أية نظرية صريحة فى السيادة يحول دون قيامه بحكم جاعلاً نفسه إزاء مبادىء معينة، أو يحول دون دعوته إلى طراز من الحكومة مفضل على الطرز الأخرى، أجل إنه يُسَلِّم، كأمر واقع، بأن الناس محتاجون إلى سلطة، ولكنه لا يُبَيِّن أيّها، ولا التي يجب أن تكون، ويظهر أنه لم يدرك كنه المدينة القديمة كما يدركها الأغارقة مثلاً، ومع ذلك فإنه ذكر ذات مرةٍ، ذكرًا عابرًا، ولكن عرضًا جدًّا، إدارة بعض المدن من قبل مجلس من الأهلين، ومن الراجح أنه لم يكن ليتصور، كما يلوح له، في الأحوال الخاصة التي كانت عليها إفريقية الشمالية، إمكان بقاء وجود مثل هذه الحماية، تُنْهَبُ وتُخَرَّبُ من قبل القبائل المجاورة، وكانت هذه الغاية تلوح له من الحتم ما كان ينكر معه كل مزية حربية لدى أهل الحضر، وهو يعتقد، أيضًا أن الانحطاط يحيق بالأمم التي يُسْفِر عدمُ وجودِ قبائل بدوية محاربةٍ عندها عن ترك السلطة السياسية قبضة سكان المدن، وهو يفسر بوار مسلمي الأندلس بهذا.

ويعتقد مؤلِّفنا إذا كأمرٍ قائمٍ على تجربته مثل مؤرخٍ، كون قيام الدول التي هي على شيء من الاتساع هو دائمًا، من عمل مجموعةٍ من القبائل ذات الروح الحربيِّ القويِّ، فاذا ما قامت ذاتَ مرةٍ لم تبق إلا بفضل دِعامتها، وهو يقول: إن هذا هو الأصل المشترك لجميع البيوت، المالكة، وهو يقول: إن الناس ينسونه غالبًا،" وهذا الأمرُ بعيد عن أفهام الجمهور بالجملة ومُتَنَاسُون له؛ لأنهم نسُوا عهد

(١) لافيس ورانبو، التاريخ العام، جزء ١٠.

تمهيد الدولة منذ اوّلها وطال أمد مَرْباهم في الحضارة وتعاقُبُهم فيها جيلاً بعد جيل فلا يعرفون ما فعل الله أوَّلَ الدولة".

ومن ثَمَّ يُرى في فلسفة تاريخ ابن خلدون أن المؤلِّف يبذل جهده كله في بيانه كيف تقوم الدول، وإن شئت فقل: إن وجود الدول إذا كان أمرًا واقعًا فكيف ينتهي بعضُ زُمر الناس إلى شَغْل المقام الأول فيها دون سواهم؟ وما الأسباب التي تسوقهم إلى ذلك؟ إن نظريةَ ابن خلدون هي نظريةٌ فى تكوين الأريستوقراطيات.

ومن الصواب البالغ ملاحظته أن الدول تتعاقب وأن بعضها يقوم على أنقاض بعض، سواء أكان هذا بالفتوح أم بالتقسيم، وفي كلتا الحالين وصفت نقطة الانطلاق وأزمة الشقاق، كما يمكن أن يقال، وصفًا دقيقًا.

«وإذا أخذت الدولة في الهِرَم والانتقاص... يستبد وُلاة الأعمال في الدولة بالقاصية... فيكون لكلِّ واحدٍ منهم دولةٌ يَسْتَجِدُّها لقومه وما يستقُّر في نصابه يرثه عنه أبناؤه، ويستفحل لهم الملك بالتدريج".

وفي أوقات أُخَر يظهر بين الأمم أو القبائل رجلٌ يتناول السلاح متذرعًا بحجة انتصاره لمبدأ سياسي أو ديني.

ولا جدَال في أنه يوجدُ في فصول ابن خلدون التي تتعلق بأصل السلطة السياسية انعكاسٌ لأحقادٍ رجل خاب رجاؤه، وكذلك فكرةٌ يزدري بها رجلُ البحث على ما يحتمل ضروب العنف التي يبصر فيها مصدر السلطةِ الوحيد، وأروعُ من ذلك قوله بوضوح: إن العنف لا يقتصر على دور القتال الذي يؤدي إلى قبض إحدى الأسر على زمام السلطان، بل يبقى مضمرًا مع الاستمرار، وليس لديه أيُّ فكرٍ عن الحال التعاقدي القائم على النِّقاش الحُرِّ البحث الدائم عن الإصلاح كما يُدرَك اليوم، وهو يرى في الممالك التي يعرف أن جميع عبء الضرائب يقع على أهل السَّهل الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بالفرار أو القتال فيرون

أنفسَهم موضع تبليصٍ مستمرٍّ من قِبَلِ كلِّ من يتربَّع على كرسي الحكم، والتدبير كلُّ التدبير كان يقوم على أهلية الدفاع تجاه بعض الزمر الجبلية التي تقضي حياة استقلال كامل، أو تجاه القبائل البدوية المقاتِلة المرهوبة، ثم إن ابن خلدون لا يكتم إعجابه نَحْو مَنْ كانوا من البسالة ما يتخلصون معه من السلطة فيرفضون دفع الضرائب، أو يأتون ما هو أفضل من ذلك فيتَّخدون خُطَّة الهجوم ويصبحون سادةً بدورهم، وهو إذ يتكلم عمن يخضعون يبدي من التعبير ما ينمُّ عن الازداء أو العطف، ويخيل إلينا أننا نسمع فولتير يتكلم حينما يُرَدِّدُ ابن خلدون قوله:" إذا استقَّرت الرِّياسة في أهل النِّصَاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحدًا بعد آخر في أعقاب كثيرين.. نسيت النفوسُ شأن الأوَّلية واستحكمت لأهل ذلك النِّصَاب صبغةُ الرياسة ورسخَ في العقائد دينُ الانقياد لهم والتسليم"، فهذا يُذَكِّرُنا ببيت الشعر المشهور القائل:" كان جنديًّا سعيدًا ذاك الذي صار مَلِكًا".

وكذلك فإن الكلمات، الدولةَ والسلطة السياسية، إلخ. عند ابن خلدون لا تدلُّ، تقريبًا فيما يتعلق بالأهلين على غير استغلال الأكثرية من قِبَل زُمْرَةٍ مسيطرة، فقد قال:" تُراعَى مصلحة السلطان، وكيف يستقيم له الملكُ مع القهر والاستطالة، وتكون المصالحُ العامة فى هذه تَبَعًا، وهذه السياسة التي يَحْمِلُ عليها أهلُ الاجتماع التي لسائر الملوك في العالَم من مسلمٍ وكافرٍ، إلا أن ملوك المسلمين يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية"، وبعد حكم بالغٍ هذه الشدة يُرَقُّ لحل آخر يقترح، يلان لصيغة أخرى، ولكنه لا يتصور إمكان الخروج من هذا الوضع فكل شيء عنده لا يعدو واحدًا مما يأتي أي: لا يعدو اختيارًا بين حياة البرابرة وحياة القبائل البدوية والعبودية في المدن، وينشأ تشاؤم ابن خلدون عن الفكرة التي تساوره حول النظام السياسيِّ، عن الفكرة التي تَعْرِض منظرين أصليين، ويتجلَّى الأول منهما في كونه لا يتمثلُ للسيادة شكلاً غير الملكية التي تدرك على الوجه الشرقيِّ ووفق قاعدةٍ روحانية من الناحية النظرية، فالملك يُوَلَّى ضَرْبًا من الجَبْرية التي تثقل سلطانه، ويخلط القانون المدنيُّ بالقانون الدينيِّ،

ويشارك في امتناع مسّه وبذا يكون قد أزيل كلُّ أملٍ في تعديل الحال عن تحويل أو تبديل اشتراعي، وهنا يتجلى تشاؤم ابن خلدون الأريستوقراطيِّ.

وفي الغالب انتقد المعتقَد في سلطان المشترع الذي غالى أحيانًا في الديمقراطية الحديثة، ولكن مما لا جدال فيه أن هذا المعتقَد من أهمِّ عوامل هذا التقدم، ولولاه لم يوجد غيرُ التسليم والجُمُود، فالناسُ خاضعون للعادة التي تسير مُتَبَلورة، وتطبع حياة الزمرة بالتدريج بطابع الأساطير التي تقبل لمرة واحدة من غير إعادة نظر أو نقدٍ ممكن، ويوضح ابن خلدون إيضاح العارف هذه الظاهرة المؤدية إلى وقف كل بحث يهدف إصلاح النظام السياسيِّ، "فالسياسة العقلية تكون على وجهين:

أحدهما: تُراعَى فيه المصالحُ على العموم ومصالحُ السلطان في استقامة مُلْكه على الخصوص... وقد أغنانا الله تعالى عنها في المِلَّة ولعهد الخلافة، لأن الأحكام الشرعية مغنيةٌ عنها في المصالح العامة والخاصة والآفات وأحكام الملك مُنْدَرِجةٌ فيها". وهذه الفقرة هي من الإيجاز ما يحار به لدى ابن خلدون، وهي تَعْرِضُ شيئًا من الإبهام أيضًا، ومن الراجح أن يُنَمَّ على رأي المؤلف بأن يعدَّ مقابلاً للشريعة الإسلامية " بالسياسة العقلية، ومن الأرجح أنه أراد توكيد كمال الشريعة وكفايتها، مع ختم فصله، بجهرٍ ديني، وإن جنح إلى الإنشاء الكلاسيِّ[1] فأتيح له في هذه الحال وضعُ حدٍّ لذيول نقاشٍ حرجٍ جدًّا، ويلائمُ رمح المقدمة هذا الطرازُ في التواري عند مسّ المظهر الوضعي للمعضلة السياسية، ولا يدع هذا الطرازُ سببًا لخيبة الأمل، وذلك لأن من الإمتاع البالغ أن تعرف النتائج التي يؤدي إليها هذا الحقل روحٌ قويٌ بذالك المقدار، بيد أن وضعًا كهذا لا يوجد عند أعظم المفكرين في القرون التالية، حتى إنك إذا عَدَوْتَ شواذًّ نادرين إلى الغاية، مثل لا بُوئيسي، لم تجده في أروبا حتى القرنِ الثامنَ عشرَ.

---

(١) Classique